مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
ورقة إحاطة

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الاول

ملاحظات حول

منهجية قياس اثر التشريع

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل هيأة رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات و السادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

اصيل سلمان

تشرين الثاني ٢٠٢١

بعد الاطلاع على منهجية قياس اثر التشريع والصادرة من دائرة التشريع النيابية يمكن بيان بعض الملاحظات:-

١- ان المعايير المشار اليها في منهجية قياس اثر التشريع يمكن اعتبارها مراحل لعملية قياس الاثر وليست معايير، وايضا اليات كالتشاور والاختبارات، عدا النقطة سابعا يمكن عدها معايير وهي الوضوح، التوافق، الشمولية، ويمكن اضافة معايير اخرى كالدقة، الواقعية، التناسب، .....

٢- في محور متن التقرير يمكن افراد محور خاص لعمية تحليل الاثار الناجمة عن التشريع، الاثار الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية،.....، فهذا المحور هو الاساس في عملية قياس الاثر، والعمود الفقري للتقرير.

٣- في محور متن التقرير- النقطة خامسا- من المهم تحليل كل بديل على حدة بالتفصيل من حيث الكلف والعوائد والآثار.(يمكن اضافة العبارة للنقطة خامسا).

٤- يمكن القول بان تقرير منهجية قياس الاثر مختصر جدا مما يؤدي لعدم فهم واضح للعملية.